

الاخبار

■ رئيس التحرير -
الصدر المسووك،
اراميه العنبت

■ نائب رئيس التحرير -
يار ايي صعب

■ مدير التحرير -
محييف قانوح

■ محاسن التحرير -
محمد زبيب
حسن عليف

■ ايبي حنا
لمة اللادري
شرك كريم

■ صادرة عن شركة
اخبار بيروت

■ المكاتب بيروت -
فردات - طرابلس - دوتاج

■ سائر وكالات -

■ الطائف،الساحل

■ لبنان،س:

01759500

01759597

■ الإلكترونيات -
الوكيل الصحبي

ads@al-akbar.com

01/759500

■ التوزيع:

■ شركة الاولاد

15- 666314 / 01 -

03 / 828381

■ الموقع الإلكتروني

www.al-akbar.com

■ صفحات التواصل

■ Facebook

/AlakbarNews

■ Twitter

@AlakbarNews

■ Instagram

/alakbarnews-
paper

العولمة أعلى مراحل الاستعمار

عودة الصراع الطبقي إلى المجتمعات الغربية

عدنانٌ بحر حلو *

لقد كان للاستعمار باعتباره أعلى مراحل الرأسمالية، كما عرّفه لينين، تأثير كبير في الصراع الطبقي داخل البلدان المستعمرة (بالكسر). فقد اتاحت الثروات المنهوبة من المستعمرات فرصة تحقيق مستويات معيشة مريحة نسبياً لشعوب تلك البلدان، ما خفض إلى حدّ كبير حدة الصراع الطبقي فيها (على حساب شعوب البلدان المستعمرة). وفي سياق هذا الإنتاج ذات الحاجة إلى أيدٍ عاملة بشرية على المستوى الدولي التي كان معبراً عنه بانقسام العالم إلى معسكرين، طورت البلدان الرأسمالية نظاماً اجتماعياً تخلّت فيه الطبقة الرأسمالية عن حصّة لا بأس بتقلّص عدد العمال واقتطاعاتهم وما يرافقها من تقلّص ما يدفعه أرباب العمل لتلك الصناديق في المقابل؛ كما أن هذه التطورات في وسائل الإنتاج وتقنيات العمل أدت إلى تغيير كبير في طبيعة الطبقة العاملة الحديثة، لا من حيث تقلص اعدادها فحسب، بل من حيث التغير الذي طرأ على مواقعها من وسائل الإنتاج، إذ بات يغلب عليها الطابع الإداري والفني (وأصحاب الباقات البيضاء) على حساب الكتل الكبيرة من أصحاب العمل البدوي وثياب العمل الزرقاء) أو البروليتاريا بالمعنى التقليدي!

3- حققت الرعاية الصحية المتطورة نجاحاً كبيراً في إطالة عمر البشر ما زاد نسبة المسنين في المجتمع بكل ما يزيد ذلك من أعباء وتكاليف على صناديق الضمان الصحية والاجتماعية.

4- ترافق هذا كلّهُ مع تغيير كبير في هيكلية البنى الرأسمالية نفسها، إذ تقدّم - من انكسار كبير للإحزاب والحركات الشيوعية واليسارية والعمّالية في مختلف أرجاء العالم. وكان لهذا التغيير الجذري تأثير كبير في موازين القوى الطبقيّة داخل البلدان الرأسمالية، إذ حرّز رأسماليي تلك البلدان من مخاوف وتحديات اجتماعية كبيرة بكل ما كانت تفرضه عليهم من حسابات، ما جعلهم أكثر جراً على ممارسة سياسات واتخاذ إجراءات (تحت ذرائع مختلفة) تقضم بالتدرّج تلك الحقوق التي كانت متوفرة للعمال في المراحل السابقة.
2- حدثت تطورات تقنية كبيرة جدّاً أدخلت تعديلات جذرية على وسائل العمل، ما

المتعددة الجنسية مواقع القيادة على الصعيد العالمي أحدثت تغييراً كبيراً في طبيعة الطبقة الرأسمالية نفسها، وحقّقاً نوعاً من الفصل المكاني (الجغرافي) بين أرباب العمل الحقيقيين الذين هم المصارف والبيوتات المالية الكبرى وبين العاملين لمصلحة الطبقة الجديدة (السامية) في المتحدة وكندا، ما سيؤدّي إلى تسريح قرابة خمسة عشر ألف عامل، وتقليص رواتب عشرين ألفاً آخرين بنسبة 15%). وترافق هذا التطور مع ظاهرة نقل وسائل الإنتاج ذات الحاجة إلى أيدٍ عاملة بشرية من البلدان الرأسمالية إلى بلدان العالم الثالث حيث تتوافر الأيدي الرخيصة، وهذا ما نجم عنه مباشرة تقلص مداخيل صناديق الضمان الاجتماعي بتقلّص عدد العمال واقتطاعاتهم وما يرافقها من تقلّص ما يدفعه أرباب العمل لتلك الصناديق في المقابل؛ كما أن هذه التطورات في وسائل الإنتاج وتقنيات العمل أدت إلى تغيير كبير في طبيعة الطبقة العاملة الحديثة، لا من حيث تقلص اعدادها فحسب، بل من حيث التغير الذي طرأ على مواقعها من وسائل الإنتاج، إذ بات يغلب عليها الطابع الإداري والفني (وأصحاب الباقات البيضاء) على حساب الكتل الكبيرة من أصحاب العمل البدوي وثياب العمل الزرقاء) أو البروليتاريا بالمعنى التقليدي!

3- حققت الرعاية الصحية المتطورة نجاحاً كبيراً في إطالة عمر البشر ما زاد نسبة المسنين في المجتمع بكل ما يزيد ذلك من أعباء وتكاليف على صناديق الضمان الصحية والاجتماعية.

4- ترافق هذا كلّهُ مع تغيير كبير في هيكلية البنى الرأسمالية نفسها، إذ تقدّم بشكل لا يقاس دور الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات (على حساب ما كان يُعرف تقليدياً باسم الرأسمالية الوطنية) وتعاظم دورها السياسي وملتياً وعالمياً، فشهدنا في العقود الثلاثة الأخيرة خاصة نوعاً من الانقسام بين النشاط السياسي الوطني كله (الحاكم والمحكوم)، وبين مراكز النفوذ المالية والاقتصادية العابرة للحدود (كمؤتمرات السبعة الكبار والعشرين ومئذى دافوس وغيرها)، مع أنّ مخططات الأخيرة ونشاطاتها هي التي تلعب الدور الحاسم في رسم وإدارة المخططات والقرارات الكبرى المؤثرة في الحياة الاقتصادية والسياسة الوطنية. هذا التغيير في الأدوار واحتلال الشركات

العمال المحليين الذين شرّدتهم، لأنها لم تكن تنظر إلى الأمر عبر مجالها الحيوي الداخلي بقدر ما كانت تنظر إليه عبر نتائج سياساتها على المازحمة في سوق الاستهلاك العالمي (بمعنى أدق: كانت تضخّي بمستوى معيشة عمال بلدانها من أجل تحقيق قدرة أكبر على المنافسة وضمان أرباح أكثر للشركات الكبرى في السوق الدولية المعولة).
لقد أصبح الهم الأول للحكام الليبراليين

الجدد كيفية دعم الشركات الكبرى في الأسواق الخارجيّة ومساعدتها على اقتحام تلك الأسواق وضمان الاستثمارات المجزئية فيها وتحقيق الأرباح الطائلة. لقد تحول الحكام إلى مجرد سعاة في خدمة تلك الشركات، فهي التي تكلفهم المهام الخارجيّة وتشرف على جولاتهم وزياراتهم في أرجاء الكرة الأرضية. ولعلّ أغرب ما فعله الرئيس إيمانويل ماكرون الذي جاء إلى السياسة من مطابخ

ازداد الدين العام في فرنسا خلال السنوات الـ15 الأخيرة من 1000 مليار يورو إلى 2500 مليار (أف بـ)



المصارف إقدامه على إلغاء الضريبة التي كانت تفرض على الثروات الطائلة؛ وكان طبيعياً في ظل هذه السياسات أن يتقلّص الدخّل الوطني ويزداد عزج الدولة عن فعل مهماتها الاجتماعية، وقد لجأت الحكومات (اليمينية واليسارية!) الخاضعة لهذه المعطيات الجديدة إلى محاولة سد هذا العجز بطرق عدة:

أولاً: خصّصتة الكثير من المؤسسات التي كانت تملكها الدولة وبيعها للملّاع الخاص التابع للشركات الكبرى وتوفير محفزات له بدوّى السماح بإعادة الهيكلة وإجراء الإصلاحات الإدارية والإنتاجية.

ثانياً: تقليص الإنفاق على الخدمات العامّة، وفي مقدمتها التقديمت الاجتماعية بحجة السعي لتخفيف العجز، وأول ضحايا هذه السياسة هو الضمان الصحي الذي جرى تخفيض ما يقدمه من تعويضات والزمّام المواطنين بالهجو إلى شركات التأمين الخاصة لسد الفوارق بكل ما يفرضه ذلك عليهم من أعباء مالية. ثالثاً: فرض ضرائب جديدة غير مباشرة (تصيب المواطنين عامة) كما جرى أخيراً مع قانون ماكرون لفرض رسوم على المشتقات النفطية تحت ذريعة تشجيع الانتقال إلى مركبات جديدة صديقة للبيئة؛ وهو القانون الذي أشعل التحركات الشعبية الحالية في فرنسا.

من الطبيعي أنّ يسود، في ظل هذه التطورات الاقتصادية والسياسية، نوع من الشعور العام بأن النشاط السياسي الوطني (الحاكم منه والمحكوم بكل أحزابه ورجالاته) قد بات غير ذي جدوى؛ فكله يدور ضمن إطارات تقليدية تتعلّق بالشؤون المحلية التي لم تعد لها صلة بمواقع صنع القرارات المصرية التي تناظر بها حياة الناس، وهذا ما يفسر قلّة تساؤل دور القوى السياسية الحزبية والنقابية (خاصة التقليدية منها يساراً ويميئاً) واتساع مساحات العزوف عنها حتى على صعيد المشاركة في الانتخابات العامة؛

وفي الوقت الذي تواصل فيه الهياكل الحزبية والنقابية التقليدية «حياتها» بالمقوة النابذة كان شيئاً لم يكن رغم التدهور السريع والكبير في حجوماها وفعاليتها وتراجُع ادوارها نحو الهامش الاجتماعي، يصبح من الطبيعي أن يتولد عن هذه الأزمة العامة وعن هذا العزوف نوع من البحث عن وسائل جديدة لمواجهة واقع الحياة المتدهور تدريجياً في هذه

”

يجري حساب

أرباح الشركات

الكبرى في

الدخلك القومي،

فيعلن ان النمو

يحققه تقدماً

سوريا!

“

”

يجري حساب

أرباح الشركات

الكبرى في

الدخلك القومي،

فيعلن ان النمو

يحققه تقدماً

سوريا!

“

البلدان التي كانت تعتبر نفسها نموذجاً عالمياً ناجحاً للرّفاه والاستقرار؛ في ظل هذه المستجدات، تزداد الهوة بين العامة من المواطنين وبين التشكّلات السياسية والنقابية التقليدية. وهذا ما يتيح الفرص الواسعة لبروز قادة وزعماء من خارج تلك التشكّلات التقليدية، قادة وزعماء يتجسّدون في مخاطبة النعمة لدى الجمهور العام الواسع (هذا ما جرى التعبير عنه خلال السنوات الماضية في الفؤج غير المتوقع لرؤساء وحركات بدوا طارئين على الحياة السياسية العامة كالرئيس الأميركي دونالد ترامب والفرنسي إيمانويل ماكرون).

واللافت أنّه في سياق هذا الغضب العام ينمو اتجاه «وطني» معارض للعولة، يعود إلى طرح برامج وسياسات «حمائية» اتقائنية عما كان عنوان مرحلة العولة. وما من شك في أنّ النموذج الأبرز لهذه السياسات هو دعوات ترامب لاستعادة رؤوس الأموال من الخارج بهدف خلق فرص العمل في الداخل، ولجوءه المتكرر لفرض العقوبات والضرائب على المستوردات من الأسواق الخارجية (المغابرة جذرياً لسياسة حربية التجارة التي قادتها الولايات المتحدة في السابق وكانت العنوان الأبرز لعملية العولة).

غير أنّ هذه القيادات الجديدة، التي هي أيضاً ولادات شرعية من بطن الرأسمالية المعولة، سرعان ما تخبّت ان «الغضب الشعبي» الذي رفعه سلماً للوصول إلى قمرة القيادة، سيكون أكثر عجزاً عن حل المشكلات المعقدة التي يواجهها فكله يدور ضمن إطارات تقليدية تتعلّق بالشؤون المحلية التي لم تعد لها صلة بالمواقع صنع القرارات المصرية التي تناظر بها حياة الناس، وهذا ما يفسر قلّة تساؤل دور القوى السياسية الحزبية والنقابية (خاصة التقليدية منها يساراً ويميئاً) واتساع مساحات العزوف عنها حتى على صعيد المشاركة في الانتخابات العامة؛

وفي الوقت الذي تواصل فيه الهياكل الحزبية والنقابية التقليدية «حياتها» بالمقوة النابذة كان شيئاً لم يكن رغم التدهور السريع والكبير في حجوماها وفعاليتها وتراجُع ادوارها نحو الهامش الاجتماعي، يصبح من الطبيعي أن يتولد عن هذه الأزمة العامة وعن هذا العزوف نوع من البحث عن وسائل جديدة لمواجهة واقع الحياة المتدهور تدريجياً في هذه

فشمان: «عملية عوفرا هي قطعة من لغزٍ مبهم... لدى شخص ما في المستوى السياسي مصلحة في إبقاء عن الجمهور على عزّة وإيقاء أذنيه على ما يحدث في سوريا وليبنان... هناك يأخوّن لأنفسهم صوراً مع الجنود ولا يتعاملون مع القضايا الأيديولوجية، إنهم يفضلون إبقاء التعامل مع الانفجار الأمني الذي يخترع ويزداد في الضفة الغربية بعيداً من الأضواء، وقد نجحوا».
لقد أكّدت العمليات المسلحة الأخيرة، واتساع حجم المواجهات الشعبية التي يواجه بها الشباب الاقتحامات القتالية للمدن والقرى الفلسطينية، مخاوف رئيس الشباب، أردغان حينما تحدث قبل أسابيع أمام لجنة الشؤون الخارجية والأمن عن الوضع في الضفة الغربية بأنه «حالة من الهدوء النسبي على وجه الأرض، إنه هدوء خادع ومعقد ومغاير تماماً لما يبدو عليه».
إنما تحت السطح التوتر يتصاعد، تأتي هذه الإنجازات الميدانية في الضفة وداخل قطاع عزّة في الحشد الشعبي الكبير في مسيرات العودة وكسر الحصار، وفي

طوبوغرافيا المكان، وتأمين السلاح، وتجهيز أماكن الاختفاء.

– امتلاك الفدائين جرة غير عادية في مواجهة كما لإخطا في السنوات الأخيرة، سواء باستخدام السلاح الأبيض والباري (الفدائين عسان وعدي ابو جمل، والسلاح الأبيض/ مهند الحلبي)، والمسدس والبندقية كما في عمليات الفدائين الابطال نشأت لمحرم وباسل الأعرج وأحمد نصر.

– الاهتزاز المستمر والتقوب الواسعة في ما أطلق عليه «مظلة أمن وسلامة المستوطنين» مما سيؤثر في تراجع استباحة أراضي الضفة على يد قطاع المستعمرين الفاشيين، ويهدد بالتالي ليس الاستقرار في المناطق المحتلة بعد الرؤى الاستراتيجية:

– التصعيد المتخالي في العنف الثوري المسلح كخطوة متطورة على أشكال العنف الأخرى، السلاح الأبيض والدهس في الضفة المحتلة، يؤكد أنّ هناك برنامجاً

للعمل بدأ تنفيذه بعد توفير واستكمال كل التجهيزات لانطلاقه، من تجهئة العمق البشري الصديق والجغرافي كمعرفة

^[1] * كاتب سوري

^[2] * كاتب فلسطيني

تصاعد العنف الثوري في الضفة: رد فعل أم خطة عمل؟

محمد العبد الله*

تهادياتها المركبة: المؤلّة، والمُرعبة في حث هروب العسكريين الموجودين مع المتجمعين حول النصب، وعدم تعاملهم بالسلاح مع المجموعة التي كانت ضمن السيارة التي استُخدمت بالعملية.

لم تخرج عملية «عوفرا» عن النهج الذي اتبعته الفدائين في عملياتهم المستعمرة عام 1975 على أرض مسجّلة في الطابو على اسم مواطنين فلسطينيين من سكان قرى عين بيرة و(سلواد) على تجمع يضم ما يقارب ألف مستعمر، بينهم عسكريون، يحملون المشاعل حول نصب أحد قتلى العمليات الفدائية التي تم تنفيذها سابقاً، هنّ بعنف شديد البنى السياسية والعسكرية والأمنية داخل التجمع الاستعماري الصهيوني. هذه البنى التي تعيش على وقع ارتدادات العملية البطولية التي نجدها الفدائي الشهيد أشرف نعالوة (الشبح، كما تحدثت عنه وسائل إعلام العدو) في المدينة الصناعية «بركان» قرب مدينة سلفيت داخل الضفة المحتلة. وقد أحدثت عملية «عوفرا» صدمة عنيفة داخل دوائر صنع القرار، وفي التجمع الاستعماري - الاستيطاني، ظهرت